شؤون اجتماعية
العدد ٤٣
خريف ١٩٩٤م
السنة ١١

الخليج العربي والنظام الدولي

محمد السعيد ادريس *

ربما تكون منطقة الخليج العربي من أكثر المناطق في العالم إحساساً بوطأة التغيرات المستحدثة في بنية النظام العالمي في مرحلة مابعد الحرب الباردة، وذلك من خلال الخبرة المكتسبة من تجربة حرب الخليج الثانية. ففي هذه التجربة وجدت المنطقة نفسها عرضة لإثبات جدية هذه التغيرات. لقد كانت الحرب، في أحد وجوهها، معركة من أجل الدفاع عن صدق هذه التغيرات، وبالذات ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى أحادية مسؤولة عن الحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

ولقد سيطر هذا المفهوم، مفهوم القوة العظمى الأمريكية الأحادية، على الادراك السياسي للنخب الخليجية في فترة مابعد الحرب مباشرة، وربما مازال يسيطر على جانب كبير من هذا الادراك حتى الآن، ومن ثم ارتبطت معظم السياسات الخليجية طيلة السنوات الأربع الماضية بهذه الرؤية المتعجلة للنظام العالمي الجديد، وظهر هذا الارتباط أوضح مايكون في مسألتين رئيسيتين. الأولى هي النظام الأمني الخليجي والسياسات

* باحث بمركز الخليج للدراسات العربية - صحيفة الخليج - الشارقة.

الأمنية الجديدة، والثانية هي عملية تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي وما ارتبط بها من دعوة لاقامة نظام اقليمي شرق أوسطي جديد.

فقد تم تقليص النظام الأمني الخليجي في المظلة الأمنية الأمريكية التي تعهدت الولايات المتحدة بتوفيرها، سواء ضمن اتفاقيات أمنية ثنائية أم تعهدات أمريكية وبرامج تعاون عسكري مشترك، لذلك تراجع مفهوم الأمن الجماعي الخليجي واختفت دعوة تشكيل جيش خليجي موحد واكتفي بتطوير قوات درع الجزيرة، مع اعطاء السياسات الأمنية الوطنية لكل دولة أولوية الاهتمام. كذلك تم التراجع عن دعوة الربط بين أمن الخليج والأمن القومي العربي بتجميد اعلان دمشق الذي تم التوقيع عليه في مارس ١٩٩١ بين دول مجلس التعاون الخليجي وكل من مصر وسورية.

كما أيدت دول المجلس مشروع التسوية الأمريكي للصراع العربي الإسرائيلي، الذي جاء ضمن مخطط أوسع أعلنه الرئيس الأمريكي جورج بوش، وتضمن دعوة لاقامة بنية أمنية خليجية جديدة تحول دون تكرار تجربة الغزو العراقي للكويت، وضبط التسلح في المنطقة لضمان عدم قيام قوة اقليمية يكون في مقدورها تهديد المصالح الأمريكية واستقرار الدول الصديقة، وتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، واقامة علاقات تعاون اقتصادي وتنموي بين دول المنطقة بما فيها اسرائيل، توطئة لقيام نظام اقليمي شرق أوسطي جديد وسوق شرق أوسطية تجمع دول المنطقة بمشاركة أمريكية- أوروبية.

فقد شاركت دول الخليج العربية في المؤتمر الافتتاحي لمشروع التسوية (مدريد - اكتوبر ١٩٩١)، كما شاركت في المفاوضات الاقليمية متعددة الأطراف المعنية بتأسيس قواعد التطبيع المتوقع للعلاقات العربية - الإسرائيلية، واستضافت أعمال بعض لجان هذه المفاوضات، كما أيدت مشروع الحكم الذاتي الفلسطيني (غزة - أريحا أولاً)، وأبدى بعضها استعداداً للقبول بالضغوط الأمريكية الرامية إلى إنهاء المقاطعة العربية لاسرائيل.. على الأقل مايعرف بالمقاطعة السلبية أي مايتعلق بمقاطعة الشركات الدولية التي تتعامل مع اسرائيل، وفضل بعضها الآخر الابقاء على المقاطعة كما هي لحين تحقيق التسوية الشاملة للصراع العربي - الإسرائيلي.

هذا لايعني أن الدول الخليجية قد تفردت عن غيرها بهذه الرؤية للنظام العالمي الجديد، فقد شاعت تلك الرؤية في أوساط سياسية عربية وعالمية في ظل تكثيف دعائي أمريكي روج لمقولة الانتصار التاريخي الساحق للرأسمالية على الاشتراكية، دعمته الكثير من الممارسات سواء على صعيد تاكيد مصداقية القوة الأمريكية العظمى

المتفردة، على نحو ما حدث في حرب الخليج الثانية، أم على صعيد انهيار حلف وارسو وسقوط الأنظمة الشيوعية الحاكمة في شرق أوروبا وتفكك الاتحاد السوفيتي.

لكن الرؤية التي شاعت على المستويين العربي والخليجي للنظام العالمي الجديد كنظام احادي القطبية بزعامة أمريكية تميزت عن غيرها بالقصور الشديد في ادراك مغزى التغير الجديد في النظام العالمي، وفي إدراك التأثير المتبادل بين النظام العالمي والنظم الفرعية الاقليمية. فقد ركزت هذه الرؤية على بعد واحد فقط من أبعاد النظام العالمي المتعلق بهيكلية النظام، وبالذات مسألة توزيع القوة داخله، واختصرت الأمر كله في ظهور نظام عالمي جديد أحادي القطبية، بديل للنظام السابق ثنائي القطبية. كما أنها نظرت إلى العلاقة بين النظام العالمي وبين النظم الفرعية الاقليمية على أنها علاقة تأثير ذات اتجاه واحد فقط، تأثير من النظام العالمي على النظم الاقليمية، ومن ثم وقعت أسيرة الاعتقاد الخاطئ بأن السياسات الاقليمية هي انعكاس لتوجيهات النظام العالمي في حين أن الواقع، كما هو متفق عليه في معظم المدارس العلمية، يؤكد على أن السياسات والتفاعلات الاقليمية ليست مجرد رد فعل أو امتداداً لتوجيهات وسياسات القوى العظمى المسيطرة على النظام العالمي، فهي وليدة الظروف الخاصة بكل اقليم وطبيعة نظمه السياسية والاجتماعية ونوع العلاقات التي تربط بين أعضائه، لكنها أيضاً ليست بعيدة عن تأثير الدول الكبرى ضمن مايعرف بنظام التغلغل الذي تمارسه هذه الدول. كما تؤكد هذه المدارس أن العلاقة بين النظام العالمي والنظم الاقليمية علاقة تأثير متبادل، فالنظام العالمي يؤثر في النظم الاقليمية. كما تؤثر هذه النظم، بدرجة أو بأخرى، وفق ظروفها وخصائصها في سياسات النظام العالمي.

اغفال هذه الحقائق الخاصة بالعلاقة بين النظام الدولي والنظم الاقليمية من شأنه أن يرهن سياسات الأقاليم لإدارة القوة أو القوى الفاعلة في النظام الدولي، ويحد من عنصر المبادرة والارادة الذاتية التي تمثل المصالح الوطنية والقومية لدول تلك الأقاليم.

كما ان تركيز الاهتمام فقط على مسألة هيكلية النظام أدى إلى قصور في فهم حقيقة التغيرات الجديدة في النظام العالمي الجديد، وهو الأمر الذي مازال مثار جدل واسع بين معظم المدارس الفكرية في علم العلاقات الدولية. فاهتمام الباحثين بالتغيرات التي لحقت بهرم السلطة والقوة والقواعد التي تحكم العلاقات بين الدول لم يمنعهم عن البحث بمصادر التهديد في النظام العالمي الجديد، ولا عن البحث في توجهات

التفاعلات داخل هذا النظام، ولا عن حدود المشاركة الدولية وبالذات دور دول العالم الثالث إلى جانب القوى الفاعلة الأساسية في هذا النظام.

وحتى مع تركيز الاهتمام على هيكلية النظام، أي بنية القوة داخل النظام العالمي الجديد، فهناك اختلاف بين الباحثين في التعريف بمفهوم القوة. فقد استخدم بعضهم مفهوم القوة بمعنى عناصر القوة (عسكرية - اقتصادية)، بينما استخدمه بعضهم الآخر بمعنى القدرة على تغيير سلوك الآخرين. هذا الاختلاف قاد إلى التمييز بين مفهومين للقوة.. الأول هو القدرة (Capability) بمعنى عناصر القوة، والثاني هو التأثير (Influence) ليشير إلى القدرة على تغيير سلوك الآخرين.

وقاد هذا التمييز إلى الاهتمام بتحديد ماهية عناصر القوة التي تمتلكها القوى الرئيسية في النظام، ودلالة هذا بالنسبة لقدرتها على التأثير في سلوكيات الوحدات الاخرى في هذا النظام. وفي إطار هذا التمييز هناك من أعطوا للقوة بمعناها العسكري عنصر الفعالية الأساسية في توجيه التفاعلات الدولية، وهؤلاء هم الذين حرصوا على تأكيد مفهوم القوة الأمريكية العظمى الأحادية نظراً للتفوق الإسرائيلي المطلق في هذا المجال. وهناك من أعطوا للقوة بمعناها الأوسع الاقتصادي وغير الاقتصادي أهمية أكبر، وهؤلاء هم الذين يتحدثون عن نظام تعدد الأقطاب الذي تنتفي فيه السيطرة المتفردة لأحدها على مقاليد العالم.

ولقد أظهر تطور الأحداث، منذ عام تقريباً، جدية المفهوم الأخير على أثر بروز مؤشرات حقيقية لانكماش السياسة الخارجية الأمريكية، وحرص الرئيس الأمريكي بيل كلينتون على اعطاء الأولوية لحل المعضلة الاقتصادية الأمريكية. وأكد الواقع صدق هذا التراجع سواء في البوسنة والهرسك، أم في الصومال. كما أثبتت المنافسة الأوروبية واليابانية للولايات المتحدة على المستوى الاقتصادي حدود تمتع الولايات المتحدة بالقوة بمعنى القدرة (مصادر القوة)، والقوة بمعنى القدرة على التأثير، حيث اثبتت وجود أنواع اخرى من القدرات إلى جانب القدرة العسكرية باتت لازمة لتمكين الدولة، أو الدول، من السيطرة على مجرى الأحداث الدولية.

وزاد من صعوبة القبول، أو التسليم، بمسألة القوة الأمريكية العظمى الأحادية، أو تحول النظام الدولي من القطبية الثنائية إلى قطبية أحادية هي الولايات المتحدة، ومالارتبط بهذه المسألة من ترويج لمقولة الانتصار التاريخي الساحق للرأسمالية، ظهور مجموعة تطورات أخرى في الطرف الآخر. فقد أظهرت روسيا الاتحادية في العام

الأخير ميلاً أكثر للتمرد على السياسة الأمريكية داخل القارة الأوروبية نفسها، عندما أعلنت رفضها الحاسم لضم عدد من دول شرق ووسط أوروبا (الحلفاء السابقين في حلف وارسو) إلى حلف شمال الأطلسي. مما اضطر القيادة الأمريكية إلى طرح فكرة «الشراكة من أجل السلام» كاقتراح وسط بين الوضع الراهن ومطلب هذه الدول الانضمام لعضوية الأطلسي. كما أظهرت موسكو موقفاً مستقلاً ومتعارضاً بعض الشيء ضد السياسة الأمريكية في كوريا الشمالية، والشرق الأوسط وتجاه العراق. في نفس الوقت استطاعت بعض الأحزاب الشيوعية في دول شرق ووسط أوروبا أن تحقق أغلبية ساحقة في انتخابات ديمقراطية وتعود مجدداً إلى السلطة، وكان آخرها الانتخابات المجرية، وقبلها الانتخابات البولندية والليتوانية.

وقد خلص الباحثون من مجمل هذه التطورات إلى نتيجة مؤداها أن النظام العالمي الجديد يميل إلى الاستقرار على هيكلية جديدة تقوم على توزيع القوة وليس على احتكارها لدى طرف محدد، وان هناك ثلاثة أطراف أو ثلاثة لاعبين أساسيين هم: **الولايات المتحدة، وأوروبا المتحدة واليابان** سوف يسيطرون على مقاليد القرار الدولي ضمن معادلة سياسية جديدة محكومة بالإنتماءات المشتركة إلى الرأسمالية والليبرالية وليس الصراع الأيديولوجي، وهو مايسمح بالتنافس المحكوم وليس الصراع المنفلت، نظراً لوجود أهداف ومصالح مشتركة الأطراف الثلاثة.

مكانة الخليج في النظام العالمي الجديد

تشكل الدول الثماني المطلة على شواطئ الخليج: دول مجلس التعاون الخليجي الست اضافة إلى العراق وإيران مايعرف باسم: **النظام الاقليمي الفرعي الخليجي**. وهو نظام فرعي لنظام فرعي أكبر هو النظام الشرق أوسطي، أو النظام العربي، وهناك من يتعامل معه كنظام فرعي مباشر من النظام العالمي. وإذا كان تشكيل المناطق والنظم الاقليمية المعاصرة قد ارتبط بالعديد من العوامل والمتغيرات الاقليمية والدولية، وفي مقدمتها مناخ الحرب الباردة وصراع القوتين العظميين على مناطق النفوذ، وتوسيع عمليات الاستقطاب الدولي، وتقسيم العالم إلى مناطق تابعة لكل منهما فإن تغير النظام الدولي واختفاء المعسكر الاشتراكي وتفكك الاتحاد السوفيتي قد أثر بقوة على أداء، وأحياناً على وجود، العديد من النظم الاقليمية الفرعية. فقد اختفى النظام الفرعي لشرق أوروبا مثلاً، في حين زادت درجة تماسك النظام الاقليمي الفرعي لأمريكا اللاتينية بتراجع التأثير الكوبي بسبب غياب الدعم السوفيتي، وظهرت للوجود مؤشرات تشكيل نظم فرعية جديدة حالت الحرب الباردة دون تشكيلها مثل النظام

الاقليمي للجنوب الأفريقي، والنظام الشرق أوسطي المتوقع. وهناك تأثيرات اخرى متباينة حدثت في معظم النظم الاقليمية الفرعية الاخرى ومن بينها بالطبع النظام الاقليمي الخليجي.

فالنظام الاقليمي الخليجي مرتبط تاريخياً بالغرب وبالولايات المتحدة بصفة أساسية، وجزئياً ببريطانيا، وبدرجة أقل بفرنسا. كانت هناك محاولات اختراق أو تأثير سوفيتي أحياناً عن طريق العراق أو عن طريق دعم حركات معارضة محلية، لكن تأثيرها هامشي على مجرى التوجهات الأساسية بالمنطقة.

وفي إطار التفاعلات الجديدة للنظام العالمي زادت قدرة الولايات المتحدة على التحكم في السياسات الخليجية وزادت أيضاً دوافعها لفرض مثل هذه السيطرة في ظل عاملين: **أولهما**: زيادة الأهمية النسبية (عالمياً) للنفط الخليجي، **وثانيهما**: زيادة الاعتماد الإسرائيلي على النفط المستورد وخاصة النفط الخليجي، وهي زيادة مستمرة غير قابلة للتراجع لظروف انتاج النفط الإسرائيلي والاتجاه الأمريكي نحو المزيد من معدلات استهلاك النفط.

معنى ذلك ان أهمية منطقة الخليج آخذة في التزايد، وفي نفس الوقت آخذة في مزيد من الاندماج بالنظام العالمي، ومزيد من الارتباط، بصفة خاصة، بالولايات المتحدة، دون تهديد أو منافسة خارجية، حتى إن التنسيق الأمريكي مع الطرفين الفاعلين الآخرين: أوروبا واليابان سيغلب على أي احتمال للمنافسة الأوروبية أو اليابانية للسيطرة الأمريكية على المنطقة.

اتجاهات التأثير على الخليج.

إذا كانت أهمية منطقة الخليج سوف تزداد أهمية في ظل معادلات النظام العالمي الجديد فكيف سيكون تأثير هذا النظام عليها؟

الاجابة بالطبع تتوقف على تحليل نمط العلاقة بين النظام الاقليمي الخليجي وبين النظام العالمي الجديد، هل هي علاقة تبعية وخضوع كاملين؟ ومن ثم فإن اتجاهات التأثير تنحصر في اتجاه واحد هو تأثير النظام العالمي على النظام الخليجي، واحد يوجه ويخطط ويأمر، والأخر يطيع، أم انها علاقة اعتماد متبادل؟، ومن ثم يكون التأثير في اتجاهين: تأثير النظام العالمي في النظام الخليجي وتأثره بدرجة ما بهذا النظام وتطوراته الداخلية وعلاقاته الاقليمية.

الأمر البديهي في ظل امتلاك منطقة الخليج أهم السلع الاستراتيجية في العالم الآن

وهي النفط وفي ظل اعتماد الغرب المتزايد وعلى رأسه الولايات المتحدة ومعه طرفا معادلة القوة الدولية الآخرين أوروبا واليابان ان يمتلك النظام الاقليمي قدرة ملحوظة على التأثير في النظام الدولي. في وقت من الأوقات خاصة في عقدي السبعينات والثمانينات، كانت الولايات المتحدة شديدة أشد الحرص على عزل منطقة الخليج وبالذات مسألة أمن الخليج عن أزمة الشرق الأوسط، كي لاينعكس الوضع التفوقي العربي في الخليج على معادلة الصراع العربي - الإسرائيلي في صالح العرب وضد «إسرئيل».

الآن هل في مقدور منطقة الخليج والنظام الخليجي أن يمتلك قدراً من الاستقلالية في انتهاج سياسة خارجية واقامة علاقات اقليمية وممارسة دور دولي مميز، بعيداً عن ضغوط وتأثير القوى الفاعلة في النظام الدولي وبالذات القوة الأمريكية؟ وهل في مقدور النظام الخليجي أن يؤثر في سياسات النظام الدولي وبالذات على المستويين المالي والتجاري؟ وتطوير ذلك إلى نوع من القدرة على التأثير في المستوى السياسي.

حتى الآن يصعب أن يجيب الباحث على هذا السؤال بـ نعم لثلاثة أسباب هي:

١ - ان الولايات المتحدة حريصة على أن تتعامل مع منطقة الخليج كقوة عظمى منفردة، وهناك نوع من القبول الضمني الأوروبي والياباني بذلك، ومن ثم فهي غير مستعدة بأن تحدث تطورات في المنطقة لاتتوافق مع السياسة الأمريكية.

٢ - ان دول مجلس التعاون الخليجي - لأسباب كثيرة أهمها ارث حرب الخليج الثانية - لديها قبول بهذا التوجه الأمريكي وليست مستعدة للدخول في خلافات أو منازعات من أي نوع مع الولايات المتحدة خاصة بعد ربط الأمن الخليجي في شكله الجديد بالقوة الأمريكية بصفة أساسية.

٣ - إن الطرفين الاقليميين الآخرين المناوئين للولايات المتحدة: **العراق وإيران**، ليست لديهما القدرة الان في ظل معادلات القوة الراهنة على تحدي الارادة الأمريكية، بل انهما في حالة حصار واحتواء أمريكيين، وعزل عن المشاركة في الشأن الخليجي، وبالذات معادلة الأمن، لحين حدوث تطورات داخلية في البلدين تسمح لهما بالمشاركة والقبول الأمريكي.

بناءً على ذلك فإن النظام الدولي هو الطرف المؤثر الآن في منطقة الخليج دون قدرة خليجية على التأثير في النظام الدولي.

وترتبط عملية التأثير بالاستراتيجية الأمريكية في الخليج القائمة على مايلي:

١ - الحفاظ على المصالح الأمريكية في الخليج وبالذات تدفق النفط الدائم والمستمر بالكميات المطلوبة وبالأسعار المناسبة.

٢ - الحفاظ على أمن واستقرار الدول الصديقة في الخليج.

٣ - احتواء إيران والعراق وضبط التسلح بما يحول دون قيام أية قوة من شأنها تهديد المصالح الأمريكية واستقرار الدول الصديقة.

٤ - اشراك الدول الخليجية في معادلة التسوية للصراع العربي - الإسرائيلي كمدخل لتطبيع العلاقات العربية - الإسرائيلية، وتأسيس النظام الشرق أوسطي. ويتضح هنا أن الولايات المتحدة التي حالت دون الربط بين الخليج وأزمة الشرق الأوسط وقت الصراع حريصة الآن على خلق هذا الربط لدعم التسوية، وهو مايكشف واحداً من أهم الأبعاد التي تحكم التوجه السياسي الخليجي في المرحلة المقبلة.

وفق هذه الأسس يمكن رؤية التطورات الأمنية والسياسية الخليجية مستقبلاً على النحو التالي:

١ - ان الأمن الخليجي سيظل مسؤولية أمريكية ويرتبط به أمن النظم أيضاً، وهو مايضمن قدراً أكبر من الاستقرار من منظور التهديدات الخارجية، لكنه بالطبع يجعل عوامل عدم الاستقرار قائمة من منظورها الداخلي والاقليمي.

٢ - إن دعوة الديمقراطية كشعار للنظام العالمي الجديد لن تطرح ولن تدعم أمريكياً في المنطقة بما يتعارض مع مواقف الدول الخليجية من قضية الديمقراطية، وهذا يعني ان هذه القضية ستظل محكومة بالتفاعلات الداخلية دون تأثر بضغوط أو توجهات خارجية.

٣ - إن نجاح دول المنطقة في ضمان استمرار دولة الرفاهية بسبب استمرار تدفق النفط يعد عاملاً مؤثراً في التوازن السياسي وعملية الاستقرار بدرجة تحول دون تفجر أوضاع داخلية عنيفة.

٤ - إن المشاركة الإيرانية والعراقية ستظل هاجساً قائماً، وإذا كانت هذه المشاركة مرهونة بقرار أمريكي في الوقت الراهن فليس هناك مايضمن أن تظل كذلك إذا مااستطاعت الدولتان أو احداهما كسر الحصار المفروض عليها وفرض نفسها كطرف اقليمي مؤثر وفاعل.

٥ - إن تطور النظام الاقليمي الخليجي سوف يرتبط بمستقبل العلاقة بين منطقة الخليج ودول شرق أوسطية من ناحية، وبالدورين الإيراني والعراقي من ناحية اخرى.

٦ - إن نجاح الاستقرار الاقليمي الخليجي من عدمه يتوقف مستقبلاً على قدرة دول الخليج العربية على انتهاج سياسة اقليمية تضمن استيعاب كل من إيران والعراق في ظل ظهور معادلات سياسية وداخلية في البلدين، وعلى نجاح إيران والعراق في تغيير السياسة الخارجية لكل منهما إزاء دول مجلس التعاون بشكل دوافع حقيقية للتعاون والتكامل بدلاً من علاقات الصراع القائمة.

٧ - إن الفشل في تحقيق الاستقرار الاقليمي وفق هذين الشرطين معناه ان الأمن الخليجي سيظل قلقاً، ومعه الاستقرار كذلك حتى في ظل المظلة الأمنية الأمريكية.